وزارة التنمية الاجتماعية في جمهورية السودان

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل حول
تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في جمهورية السودان

الخرطوم، ٧-٨ نيسان/ابريل ٢٠٢١

دور الحكومات والجهات المعنية تجاه الفئات الأكثر عرضة للامساواة

مجالات ومستويات اللامساواة

تبرهن الدراسات أن اللامساواة في الدول العربية تكمن على الأقل في عشر مجالات: الحياة والصحة والتعليم والأمن والعمل والدخل والملكية والجنسية والتعبير والمشاركة السياسية. ويبرز تهميش فئات متعددة في المجتمعات العربية أهمها على أساس الجنس والعرق والإعاقة والسن والمعتقد والمستوى الاجتماعي.

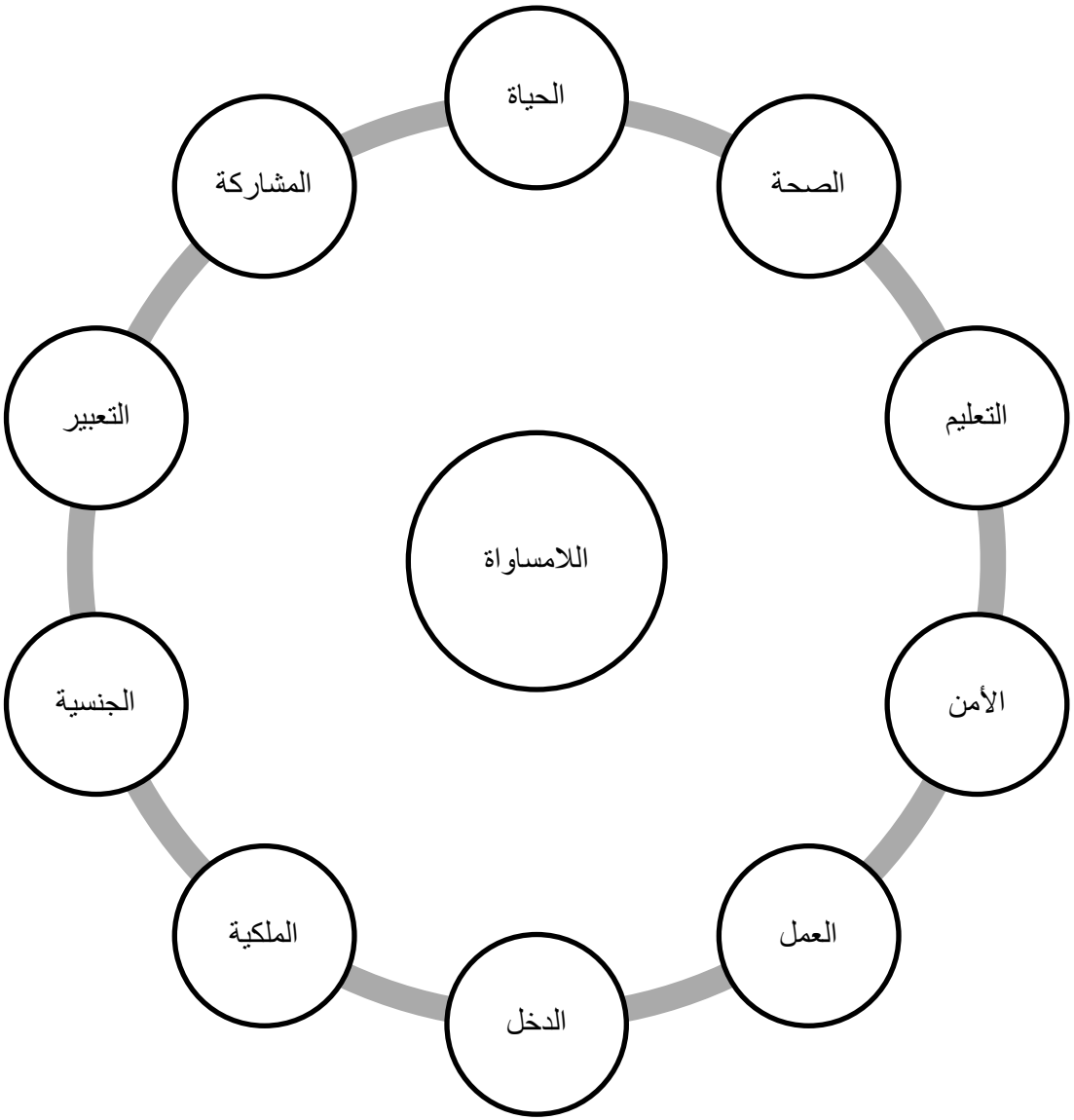

الأهداف الإصلاحية للحكومات العربية من أجل معالجة اللامساواة

تصف الاسكوا (٢٠١٤) بإيجاز عشرة أهداف إصلاحية للحكومات لمعالجة أوجه اللامساواة:

الهدف الإصلاحي	المبادرات
تعزيز الحوكمة والثقة العامة	– بناء قدرات حكومية حديثة؛ – زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة الاقتصادية؛ – تعزيز مبادرات إشراك الجهات المعنية.
تعزيز التنافسية الاقتصادية	– تنمية القدرة التنافسية؛ – السعي إلى التنويع الاقتصادي؛ – دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص.
تطابق مهارات القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل	– زيادة سيولة أسواق العمل؛ – نشر برامج بناء المهارات؛ – تنفيذ آليات حماية العاملين.
دعم ريادة الأعمال	– تقديم البيئة المناسبة من خلال المشورة والتمويل الأولي وتطوير التعليم الريادي؛ – وضع إطار قانوني جديد لتبسيط عملية التمويل للمشاريع الناشئة والحد من العقبات التي تعترض ريادة الأعمال؛ – تعزيز التواصل والتشبيك بين أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية وأصحاب الأعمال لربط التمويل بأفكار المشاريع.
تطوير القطاع الخاص	– الإصلاحات التي تشجع المنافسة في الصناعات الرئيسية مع إضعاف الممارسات الاحتكاري؛ – إصلاح العقبات الرئيسية أمام إقامة الأعمال التجارية؛ – الحفاظ على الشفافية والتواصل حول أي إصلاحات اقتصادية مع الشركاء غير الحكوميين.

الأهداف الإصلاحية للحكومات العربية من أجل معالجة اللامساواة

الهدف الإصلاحي	المبادرات
تفعيل آليات التماسك الاجتماعي	– تحسين جودة وشمول الخدمات الأساسية بما فيها التربية والصحة؛ – ضمان توزيع أكثر عدالة للثروة والدخل؛ – تحسين استهداف نظم الحماية الاجتماعية
حماية الاستقرار المالي	– تخفيف الضغط التضخمي؛ – حماية استقرار الأسواق المالية.
الحفاظ على وتيرة الإصلاحات الهيكلية	– إصلاح نظام الرواتب التقاعدية؛ – إصلاح إدارة المالية العامة؛ – وضع سياسة وطنية مستدامة للطاقة.
إصلاح النظام الضريبي	– تطوير نظم ضريبية للدخل أكثر تقدما وعدلاً؛ – تحسين إدارة الضرائب للتخفيف من الهدر؛ – توسيع تغطية القاعدة الضريبية.
تسريع التكامل الاقتصادي الإقليمي	– إنشاء سوق عمل إقليمية؛ – تطوير العلاقات الاقتصادية القطاعية بين الدول العربية؛ – تخطيط البنية التحتية المحلية والاقليمية.

الشراكة بين الحكومة والجهات المعنية

لا يمكن تحقيق المساواة دون الشراكة بين الحكومة والجهات المعنية غير الحكومية، ولا سيما الأفراد والمجموعات المهمشة، وتعزيز قدرتهم على التأثير في مسار تطوير وتنفيذ السياسات العامة، خاصة أن هناك فقدان للثقة بين المواطنين وحكوماتهم في الدول العربية بسبب تصاعد اللامساواة.

تتألّف الجهات غير الحكومية من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والقطاع الأكاديمي والإعلامي ومراكز الأبحاث والقيادات المحلية والخبراء والفعاليات الثقافية والإجتماعية، وخاصة الجهات المستفيدة من الأفراد والفئات الأكثر عرضة للامساواة. أمّا الجهات الحكومية فتتمثّل بالوزارات واللجان النيابية والإدارات العامة والسلطات المحلية.

الشراكة بين الحكومة والجهات المعنية

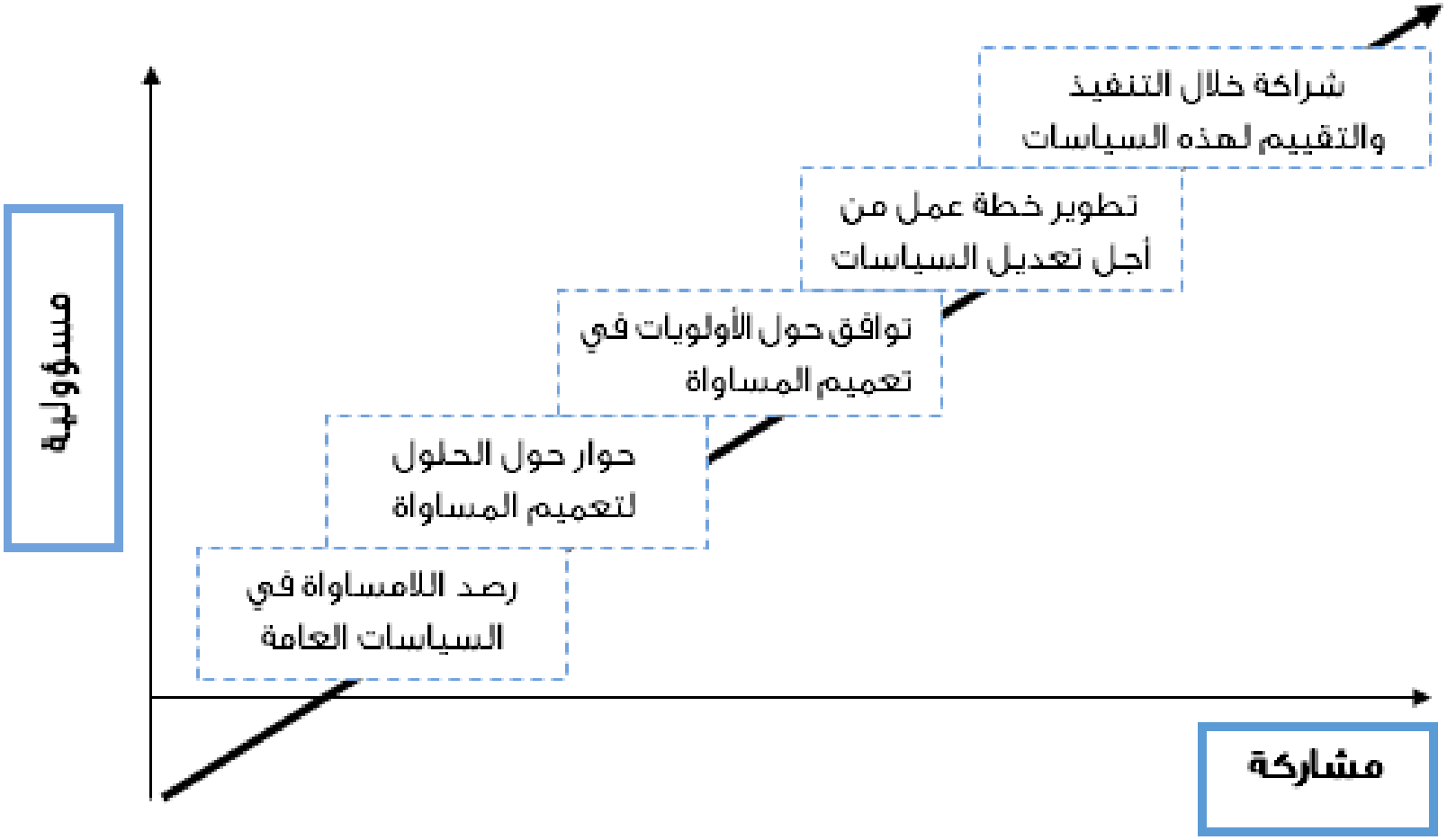

تحديد وتحليل الجهات المعنية والمستفيدة

الجهات المعنية

+	إعلامها بشكل مستمر لتبقى داعمة	التحالف معها لتكون شريك أساسي في تعميم المساواة
موقفها من قضايا اللامساواة المطروحة	مراقبتها من أجل إعلامها تدريجيا بمسار العمل	التحاور معها من أجل إقناعها
-	**تأثيرها على تطوير وتنفيذ السياسات**	**+**

تحديد وتحليل الجهات المعنية والمستفيدة

الجهات المستفيدة

+

تمكينها وتنظيمها لتشارك في تعميم المساواة	التحالف معها لتكون شريك أساسي في تعميم المساواة
تثقيفها وتمكينها لتصبح مؤهلة على المشاركة في تعميم المساواة	التحاور معها من أجل إقناعها للمشاركة في تعميم المساواة

موقفها من قضايا اللامساواة المطروحة

- **قدرتها على المشاركة** **+**

تحديد وتحليل الجهات المعنية والمستفيدة

بعد تحليل وتحديد مدى تأثير وتوافق وقدرة الجهات المعنية، أكانت حكومية أو غير حكومية أو مستفيدة، يتم تحديد أساليب مستوى وآلية وزمان مشاركتها. وهذه هي المستويات الخمس لمشاركتها:

أعلام	استشارة	إشراك	تعاون	تمكين
إعلام وتثقيف الجهات المعنية باتجاه واحد دون انتظار أي رد منهم	الحصول على المعلومات وردود الفعل والتعليقات من الجهات المعنية لتهتدي بها القرارات المتخذة داخلياً.	العمل بشكل مباشر مع الجهات المعنية خلال كافة مراحل المسار للتأكد من أن كافة القضايا والإهتمامات مدروسة ومفهومة.	التعاون مع الجهات المعنية لتطوير خطط وحلول متفق عليها من قبل كافة الأطراف وتنفيذ خطة عمل مشتركة.	تفويض عملية صنع القرارات إلى الجهات المعنية. وتكون هذه الجهات مجهزة لتحقيق النتائج المرجوة.

أسئلة للنقاش

- ما هو دور الحكومة في صنع سياسات هادفة لتحقيق المساواة؟
- ما هي المراحل والطرق التي من خلالها يمكن إشراك الجهات المعنية؟
- ما هي الجهات الأكثر عرضة للامساواة في الدول العربية؟

الفئات الأكثر عرضة للامساواة في الدول العربية

أساس التمّييز	بعض المجموعات المعرّضة للتمييز
الوضع الاقتصادي	الأفراد والعائلات الفقيرة
الجندر	النساء والأفراد الّذين قاموا باعادة تحديد جنسهم أو الّأفراد الذين هم في طور فعل ذلك
الجنسيّة	المهاجرون واللّاجئون وعديمو الجنسيّة
العرق	الأفراد المنتمون الى الأقلّيّات العرقيّة
اللّغة	الأفراد الّذين يتكلّمون لغات ثانويّة
العمر	المسنّون والشّباب والأطفال
الاعاقة	الأفراد ذوو الإعاقة - بما في ذلك الإعاقة البدنية والحسية والفكرية والعقلية
الانتماء السياسي	الأفراد المنتمون للأحزاب والمجموعات السّياسيّة المعارضة
الموقع الجغرافي	الأفراد الذين يعيشون في مناطق معزولة، وأفراد لديهم خلفية مهاجرة
النشاط الاقتصادي	العاطلون عن العمل والعمال ذوي المهارات المتدنية
المعتقدات الدّينيّة	الأفراد المنتمون الى الأقلّيّات الدينيّة أو الأفراد الّذين لا دين لهم